

Distr.: General
21 September 2006
Arabic
Original: English



التقرير الثاني والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٣٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والقرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي طلب إلى المجلس بموجبه إبقائه على علم بصورة منتظمة بما يستجد من تطورات في منطقة البعثة. ويُغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريره السابق المقدم إلى المجلس والمؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/390)، ويقدم توصيات بشأن ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية

التطورات نحو إجراء الانتخابات الوطنية

٢ - أجريت في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أول انتخابات ديمقراطية خلال أكثر من ٤٠ عاماً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الأسابيع السابقة، أثار عدد من الزعماء السياسيين وزعماء المجتمع المدني، بما في ذلك المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، شواغل بشأن سير وتنظيم الانتخابات ودعوا إلى عقد مشاورات وطنية لمعالجتها. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، دعا عمر بونغو أونديمبا، رئيس الغابون، إلى عقد اجتماع في ليرفيل للزعماء الكونغوليين، بما في ذلك رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو وعدد من المرشحين للرئاسة، لمناقشة المسائل المتصلة بسير الحملة الانتخابية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أعربت الأحزاب السياسية الرئيسية - فيما عدا حزب الشعب للإعمار والديمقراطية والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والحزب اللومبي الموحد - عن قلقها إزاء ما يُدعى بأنه غياب النزاهة والشفافية



في العملية الانتخابية، ولا سيما فيما يتعلق بعدد بطاقات الاقتراع التكميلية ونشر قائمة الناخبين. ودعا الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي إلى القيام بمظاهرات في كينشاسا ضد إجراء الانتخابات، وفي كاساي الشرقية وكاساي الغربية، شارك مؤيدو الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في عدد من المظاهرات بما في ذلك مظاهرة "المدينة الميتة"، ودعوا إلى مقاطعة الانتخابات.

٣ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، في اجتماع مشترك بين المؤسسات، ما يُسمى بـ "المجال الرئاسي"، ناقشت مؤسسات دعم الديمقراطية ورئيسا مجلسي البرلمان الانتقالي، الجدول الزمني لانتخابات مجالس المقاطعات وإمكانية إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية. ولأسباب لوجيستية ومالية، أُنفق على أنه لا يمكن إجراء الاقتراع قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وقامت اللجنة الانتخابية المستقلة بنشر القائمة النهائية للمرشحين، التي تضم ١٣ ٥٠٠ مرشح لانتخابات مجالس المقاطعات، مع نشر الجدول الزمني للانتخابات، الذي تقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

٤ - ولإضفاء سلطة أدبية على مؤسسات دعم الديمقراطية الخمس ومساعدتها في تعزيز الثقة في العملية الانتخابية، يسرت البعثة إنشاء اللجنة الدولية للشخصيات البارزة، التي عقدت أول اجتماع لها في ٢٨ تموز/يوليه برئاسة يواكيم شيسانو، رئيس موزامبيق السابق. وأعضاء اللجنة الآخرين حاليا هم: ماديور بويي، رئيسة وزراء السنغال السابقة، والقاضي لويس ماكامي، رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية في تزانيا، وكاي إيدي (النرويج)، الذي عمل بوصفه ممثلي الخاص في البوسنة والهرسك وشغل مؤخرا منصب الممثل الدائم للنرويج لدى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ويجري حاليا إعداد التشكيل الكامل للجنة.

الحملة الانتخابية

٥ - في ٢٩ حزيران/يونيه، بدأت اللجنة الانتخابية المستقلة رسميا الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية التي استمرت لمدة شهر واحد، والتي جرت في جو سلمي بصفة عامة. وفي حين اضطلع بعض المرشحين بحملتهم الانتخابية في جميع أنحاء البلد، لم تتوفر لدى البعض الآخر المواد المالية اللازمة للقيام بذلك. وأدى ذلك، بالإضافة إلى تباينات أخرى، بما في ذلك عدم وجود تشريع بشأن تمويل الأحزاب السياسية، إلى تشكيك بعض المرشحين في نزاهة الحملة. وفي ٥ تموز/يوليه، طلبت مجموعة تضم ١٩ مرشحا رئاسيا تعليق الحملة الانتخابية إلى أن يتم تصحيح ما يدعى بأنه تجاوزات في العملية الانتخابية.

٦ - وبالرغم من الطابع السلمي والديمقراطية عموما الذي تميزت به الحملة الانتخابية، فقد شابهها عدد من أحداث العنف المتفرقة، بما في ذلك وقوع مصادمات بين مؤيدي المرشحين في كينشاسا وكيندو ومبانداكا، وتخريب ملصقات ولافتات المرشحين في جميع أنحاء البلد. كما أبلغ المراقبون الدوليون عن بعض حالات إساءة السلوك من جانب السلطات الوطنية والمحلية، وبخاصة من خلال إساءة استخدام أفراد الأمن لعرقلة المرشحين الذين لا يؤيدونهم، وبوضع عقبات بيروقراطية وعملية أمام حرية تنقلهم وحرية اجتماعهم المكفولين بموجب الدستور. وبالرغم من الجهود التي بذلتها الهيئة العليا لوسائل الإعلام، كانت هناك مشكلة تتمثل في عدم الإنصاف في إمكانية وصول المرشحين إلى وسائل الإعلام والتغطية المتحيزة سياسيا طوال الحملة، فضلا عن تخويف الصحفيين في بعض المناطق.

٧ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، التقى المرشح الرئاسي، جان بيار بيمبا، نائب الرئيس، بحشد من المؤيدين المتحمسين لدى عودته إلى كينشاسا بعد إكمال حملته الانتخابية في أنحاء أخرى من البلد. وتبعه عدد كبير من المؤيدين من المطار إلى وسط مدينة كينشاسا حيث أدلى بخطاب أمام حشد كبير. وأفادت التقارير بوقوع مصادمات بين مؤيدي نائب الرئيس والشرطة وأطلقت أعيرة نارية خلال مواجهة بين حراس الأمن التابعين لنائب الرئيس والشرطة الوطنية الكونغولية. وأفيد بوقوع أربعة قتلى و ١٧ مصابا. وحدث هجوم على عدد من مراكز الشرطة وجرى نهبها، وأضرمت النار في ممتلكات شخصين، يقال إنهما من مؤيدي الرئيس كاييلا. وجرى نهب وتدمير مكاتب الهيئة العليا لوسائل الإعلام ولجنة رصد حقوق الإنسان. كما أحرق تماما مخزن في مقر الإقامة الرسمي لنائب الرئيس بيمبا في كينشاسا. وتقوم الشرطة الوطنية الكونغولية بإجراء تحقيق في الحادث ولكنها لم تحدد بعد ما إذا كان الحادث عرضيا أم متصلا بالأحداث التي وقعت في ذلك اليوم. ووردت تقارير تفيد بموت عدد من أطفال حراس بيمبا في المجمع. وفي ٢٨ تموز/يوليه، ألقى الرئيس كاييلا خطابا أمام نحو ١٥ ٠٠٠ من مؤيديه في كينشاسا ولكن لم تغد التقارير بوقوع أية أحداث.

يوم الانتخابات وإعلان النتائج المؤقتة

٨ - في ٣٠ تموز/يوليه، أجريت الانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية في جو سلمي ونظامي بصفة عامة، وسط حماس شعبي واسع النطاق. وشارك في الانتخابات نحو ٧٠,٥٤ في المائة من الناخبين المسجلين الذين يزيد عددهم على ٢٥ مليون ناخب، مع مشاركة عالية من جانب المرأة. وراقب عملية التصويت نحو ٤٧ ٥٠٠ من المراقبين الوطنيين، و ٤٦٦ ٠٠٠ من شهود الأحزاب السياسية، و ١ ٧٧٣ من المراقبين الدوليين.

وكان من بين المنظمات التي أوفدت بعثات لمراقبة الاتحاد الأفريقي، ورابطة برلمانيي أوروبا لأفريقيا، ومركز كارتر، والمعهد الانتخابي للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ومنتدى اللجان الانتخابية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما أوفدت عدة بعثات دبلوماسية في كينشاسا عددا من المراقبين.

٩ - وحدثت مشاكل في نحو ٢٣٩ مركزا للاقتراع من بين ٥٠.٠٠٠ مركز، تقع جميعها في كاساي: حيث شهدت ١٧٢ مركزا للاقتراع في كاساي الشرق، معظمها في ميجي مايي، تأخيرات في التسليم في أعقاب إحراق الشاحنات التي كانت تقوم بتسليم المواد الانتخابية. وأضرمت النيران في تسعة مراكز. وفي كاساي الغربية، أسفرت أعمال العنف بين مؤيدي المرشحين السياسيين المتنافسين عن تدمير ٥٨ مركزا للاقتراع. ونتيجة لذلك، أجري الاقتراع في تلك المراكز في يومي ٣١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس، بعد أن أرسلت اللجنة الانتخابية المستقلة، بدعم من البعثة، مواد انتخابية بديلة وجرى تعزيز الأمن من جانب الشرطة الوطنية الكونغولية والبعثة.

١٠ - وبدأ عد الأصوات عقب إغلاق مراكز الاقتراع فورا، وفي معظم المواقع استمرت عملية العد حتى الساعات الأولى من يوم ٣١ تموز/يوليه. وبعد إعلان النتائج في كل مركز اقتراع، نُقلت صحائف النتائج والمواد الهامة الأخرى إلى المراكز المحلية لتجميع النتائج. وسارت هذه العملية ببطء نتيجة لصعوبات التنقل في البلد. وفي كينشاسا، خلال الأيام القليلة الأولى بعد انتهاء عملية التصويت، سلمت إلى المراكز كميات هائلة من أوراق الاقتراع، مما أسفر عن تناولها بإهمال في بعض الحالات. إلا أن لجنة الانتخابات المستقلة عاجلت الحالة وأمنت النظام على الفور، وتم الوفاء بالموعد النهائي لإكمال تجميع نتائج الانتخابات الرئاسية خلال ١٤ يوما، مما أتاح إمكانية إعلان النتائج المؤقتة في ٢٠ آب/أغسطس. وكان مركز وسائل الإعلام التابع للجنة الانتخابية المستقلة مصدرا هاما لاستراتيجية اللجنة فيما يتعلق بالاتصالات.

١١ - وفي بيان مشترك صادر في ١ آب/أغسطس، أعلنت البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات، أنها مع اعترافها بوجود بعض جوانب القصور، أثار انتباهها المشاركة القوية من جانب الناخبين والمستوى العالي للمشاركة من جانب شهود الأحزاب السياسية والمراقبين الوطنيين. كما أثار مراقبو الانتخابات عددا من الشواغل بشأن نتائج عملية التجميع، بما في ذلك إحراق عدد من بطاقات الاقتراع المستعملة وغير المستعملة - بعد عدها - وغيرها من المواد الانتخابية خارج مكتب انتخابي في كينشاسا. وبالرغم من أن تلك الحادثة لم تؤثر على

تجميع النتائج، فإنها يمكن أن تلقي ظلالاً من الشك على صحة إعادة عد الأصوات، إذا أصبح ذلك ضرورياً. وفي بيانات مستقلة أدلى بها في وقت لاحق، أشارت بعثات المراقبة إلى مجالات بحاجة إلى التحسين، بما في ذلك تجميع النتائج، وتنقيف الجمهور والمرشحين بشأن العملية الانتخابية وتدريب موظفي الانتخابات.

١٢ - وقد كانت الفترة بين إجراء الانتخابات في ٣٠ تموز/يوليه وإعلان النتائج المؤقتة في ٢٠ آب/أغسطس حافلة بالتخمينات إزاء العملية الانتخابية، وبخاصة من جانب منافذ وسائل الإعلام المملوكة للمرشحين أو التي يتحكم فيها المرشحون. وأبدى عدد من المرشحين قلقهم إزاء ما يُدعى من حدوث تجاوزات خطيرة، مؤكدين عزمهم على عدم قبول النتائج ما لم يتم إجراء تحقيق بشأنها. ودعا المجتمع الدولي، بما في ذلك اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية واللجنة الدولية للشخصيات البارزة إلى ضبط النفس، وأكد مجدداً على دور اللجنة الانتخابية المستقلة بوصفها المؤسسة الوحيدة المأذون لها بإعلان النتائج الرسمية، وذكر المرشحين بالآليات التي أنشئت لمعالجة المطالبات والشكاوى المتعلقة بالانتخابات. كما ذكرت اللجنة بأنها، بالاقتران مع الهيئة العليا لوسائل الإعلام، هي وحدها التي يحق لها تجميع وإعلان النتائج المؤقتة، وأصدرت في ١ آب/أغسطس بياناً مشتركاً يدينان فيه منافذ وسائل الإعلام التي نشرت نتائج غير رسمية.

١٣ - وفي وقت متأخر من بعد ظهر يوم ٢٠ آب/أغسطس، وقبل بضع ساعات من الوقت المقرر لإعلان النتائج المؤقتة، حدث تراشق بالنيران بين الشرطة الوطنية الكونغولية وحراس أمن نائب الرئيس ييمبا في وسط مدينة كينشاسا. وأعقب ذلك حدوث قتال متقطع استمر إلى المساء شارك فيه أيضاً، حسبما أفادت التقارير، الحرس الجمهوري، المكلف بتوفير الحماية للرئيس والمقر الرئاسي. كما أطلقت عناصر مسلحة النار على سيارات تابعة للبعثة، بما في ذلك سيارة ممثلي الخاص وقافلته. وبعد تدخل المجتمع الدولي، عاد الهدوء في وقت متأخر من مساء ذلك اليوم وأعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية. وفي الأيام التي سبقت اندلاع أعمال العنف، أذاعت منافذ وسائل الإعلام المملوكة لنائب الرئيس ييمبا برامج تضمنت هجوماً شخصياً على الرئيس كاييلا، الذي شكى الأمر للبعثة، التي حثت نائب الرئيس ييمبا على وقف تلك الإذاعات. وفي ٢١ آب/أغسطس، قام مؤيدو الرئيس كاييلا بإغلاق منافذ وسائل الإعلام المملوكة لنائب الرئيس.

١٤ - وفاز الرئيس كاييلا بنسبة ٤٤,٨١ في المائة من الأصوات، وتلاه نائب الرئيس ييمبا (٢٠,٠٣ في المائة)، ثم انطوان جيزينغا (١٣,٠٦ في المائة)، ونزانغا موبوتو (٤,٧٧ في المائة). ولم يفز أي مرشح واحد بأغلبية مطلقة من الأصوات. لذلك، ووفقاً لقانون

الانتخابات، سيتنافس الرئيس كاييلا ونائب الرئيس بيمبا، بما أهما المرشحان الحائزان على أعلى نسبة مئوية من الأصوات، في انتخابات الإعادة الرئاسية.

١٥ - وفي الأيام السابقة على إعلان النتائج المؤقتة، دعا الرئيس كاييلا وتحالفه من أجل الأغلبية الرئاسية، بصورة متزايدة، إلى التمسك بأحكام المادة ٧١ من الدستور، التي فسروها على أنها تنص على ضرورة إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بعد ١٥ يوما من إعلان نتائج الجولة الأولى. كما ذهبوا إلى أنه ينبغي فصل الجولة الثانية عن انتخابات مجالس المقاطعات، التي ادعوا بأن ذلك يخفض التكاليف الكلية ويتيح إمكانية تقديم موعد إجراء الجولة الثانية.

١٦ - وشدد ممثلي الخاص واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية على أن المادة ٧١ من الدستور تنص على أنه في حالة عدم حصول أي من المرشحين على أغلبية مطلقة من الأصوات في الجولة الأولى، "تباشر" اللجنة الانتخابية المستقلة إجراء الجولة الثانية في غضون ١٥ يوما، أي يتعين اتخاذ الخطوات الأولى لتنظيم الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإن الفصل بين الجولتين من شأنه أن يضاعف الاحتياجات اللوجستية وبالتالي مضاعفة تكلفة إجراءهما بصورة متزامنة، ولن تختصر الفترة الزمنية اللازمة للتحضير لكل انتخاب.

١٧ - وفي صباح يوم ٢١ آب/أغسطس، عقدت اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية، بناء على طلب ممثلي الخاص، اجتماعا حضرته اللجنة الدولية للشخصيات البارزة، لمناقشة الشواغل المتعلقة بزيادة التوتر بين مؤيدي الرئيس كاييلا ومؤيدي نائب الرئيس بيمبا، والدعوة إلى إجراء الجولة الثانية بعد ١٥ يوما من إعلان النتائج النهائية للجولة الأولى.

١٨ - وفي وقت سابق من ذلك اليوم، أبلغ رئيس هيئة أركان الدفاع في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قائد قوات البعثة بأنه سيتم نشر قوات في كينشاسا للمحافظة على القانون والنظام، وللقيام أيضا، في ذلك الصدد، بنزع سلاح عناصر الأمن التابعة لنواب الرئيس الأربعة بالقوة. وأوصى بشدة رئيس هيئة أركان الدفاع بأنه ينبغي السماح للشرطة الوطنية الكونغولية بالمحافظة على القانون والنظام وأنه ينبغي إجراء مناقشات مع نواب الرئيس بشأن أي عملية مقترحة لنزع سلاح أفراد الأمن التابعين لهم. كما أعرب نائب الرئيس بيمبا لممثلي الخاص عن بالغ قلقه إزاء اعتزام الحرس الجمهوري الهجوم على مقر إقامته.

١٩ - وعقب بدء اجتماع اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية في مقر إقامة نائب الرئيس بيمبا، سمعت حول المنزل أصوات طلقات أسلحة نارية أو توماتيكية صغيرة وأسلحة

ثقيلة، مما جعل من المتعذر على أعضاء اللجنة مغادرة المكان. وعلى الفور، تم إبلاغ قوات البعثة والقوات التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس الأمن بالبعثة ونقلها إلى المنطقة. وأجرى ممثلي الخاص اتصالا بالرئيس كابيلا ومستشاريه، في حين أجرى قائد القوة اتصالا برئيس هيئة أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد إجراء مناقشات، اضطلعت سريتان من البعثة وسرية من قوة الاتحاد الأوروبي بعملية منسقة على نحو وثيق لانتزاع أعضاء اللجنة الدولية وتحقيق استقرار الحالة. واتخذت قوة الاتحاد الأوروبي إجراء في إطار ولايتها في كينشاسا، وفقا لما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٦٧١ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وقامت بنشر قواتها على طول جزء رئيسي من الشارع الرئيسي في وسط كينشاسا.

٢٠ - وأبلغت القوات التابعة للبعثة والتابعة لقوة الاتحاد الأوروبي التي أوفدت بالقرب من المنطقة بأن سرية من الحرس الجمهوري، مع ثلاث ناقلات جنود مدرعة، ومدفع محمول من عيار ٩٠ ملم، ومدفعين من طراز هاوتزر، كانت متجمعة في تقاطع استراتيجي في شارع ٣٠ حزيران/يونيه، على أهبة الاستعداد، على ما يبدو، للتقدم نحو مقر إقامة نائب الرئيس. وفي الوقت ذاته، شوهدت مجموعات صغيرة من الحرس الجمهوري في المنطقة وهي تترشق بالنيران مع مجموعة قوامها نحو ٢٠٠ من حراس نائب الرئيس بيمبا، كانوا متمركزين بين المنازل الموجودة حول مقر إقامته. وخلال القتال، دمرت الطائرة المروحية الشخصية لنائب الرئيس بيمبا، التي كانت في الفناء أمام مبنى مكتبه، على بعد نحو ٣٠٠ متر من مقر إقامته.

٢١ - ومنذ البداية، عمل ممثلي الخاص بشكل نشط على اتخاذ ترتيبات لوقف أعمال القتال وإعادة الهدوء، بما في ذلك من خلال الترتيب لمحادثة هاتفية مباشرة بين الرئيس كابيلا ونائب الرئيس بيمبا. وفي الوقت نفسه، تحدث الأمين العام مع نائب الرئيس بيمبا والرئيس كابيلا كليهما لتحذيرهما بأن القتال يُعرض للخطر إنجازات العملية الانتقالية، ودعاهما إلى وقف الأعمال القتالية فورا. ووجه مسؤولون من عدة دول أعضاء في اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية نداءات مشابهة.

٢٢ - وأكد ممثلي الخاص لنائب الرئيس بيمبا وللرئيس كابيلا ما يلي: (أ) يجب أن تتوقف الأعمال القتالية فورا؛ (ب) يتعين على قوات الجانبين فك الاشتباك والانسحاب إلى مواقعهم السابقة؛ (ج) ينبغي للرئيس كابيلا ولنائب الرئيس بيمبا أن يلتقيا في أسرع وقت ممكن، سواء أكان ذلك بوساطة دولية أو لم يكن، وأن يلتزما ببعض القواعد الأساسية للسلوك التي يتعين التقيدها أثناء العملية الانتخابية.

٢٣ - وعاد الهدوء بحلول الساعات الأولى من المساء، حيث سحب الحرس الجمهوري معظم أفرادها بالإضافة إلى المركبات المدرعة والأسلحة. وقامت البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشر وحدتهما عند مفترقات الطرق الرئيسية في وسط المدينة. وفضلا عن ذلك قامت البعثة بنشر ما يزيد على ٢٠ ناقلة أفراد مدرعة في المناطق المحيطة بمقر نائب الرئيس، لتأمين استقرار الوضع وتوفير الأمن. وسرعان ما قامت البعثة بعد ذلك بإخراج ممثلي الخاص وسفراء اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية من مقر الإقامة.

٢٤ - وإثر قيام ممثلي الخاص وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين بالمزيد من المداخلات، سهلت البعثة إنشاء فريق عامل يتكون من وزير الدفاع والداخلية، ورئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمفتش العام للشرطة الوطنية الكونغولية، وممثلين لحراس نائب الرئيس، وقائد الحرس الجمهوري، بالإضافة إلى قائدي قوة الاتحاد الأوروبي وقوة البعثة لتحديد تدابير بناء الثقة ووضعها، وتشجيع الحوار وإيجاد حل عاجل للمنازعات الأمنية بين الطرفين. ويقوم الفريق، في جملة أمور، باستعراض التقارير عن أنشطة بعثات التحقق المشتركة اليومية التي تتكون من الأطراف المشار إليها أعلاه.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، وافق أيضا الرئيس كابيلا ونائب الرئيس بيمبا على اقتراح ممثلي الخاص بشأن إنشاء لجنة مشتركة، بتيسير من البعثة، مع لجنيتين فرعيتين، لتولي مهام إجراء تحقيق أولي محايد في أحداث الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آب/أغسطس، ولتبني التوصل إلى اتفاق بين المرشحين فيما يخص قواعد السلوك التي سيلتزم بها كل منهما، ومؤيدوهما، أثناء الحملة الانتخابية والجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم بشأن المرحلة التالية للانتخابات. واتفق الطرفان، من حيث المبدأ، على إقامة منطقة خالية من الأسلحة في كينشاسا، ويجري حاليا مناقشة التفاصيل الخاصة بها. وأمكن إنجاز مزيد من التقدم في ١٣ أيلول/سبتمبر، عندما قابل الرئيس كابيلا نائب الرئيس بيمبا للمرة الأولى منذ نشوب الأحداث في آب/أغسطس، بالإضافة إلى نائبي الرئيس أزييرياس روبيروا وآرثر زهيدي نغوما، لمناقشة أحداث العنف التي شهدتها الآونة الأخيرة.

٢٦ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، وبناء على طلب من الهيئة العليا لوسائل الإعلام، قام ممثلون لسبعة مناهذ إعلامية (إذاعة الحرية (ليبيرية))، ومحطة الإذاعة والتلفزيون الكونغولية الوطنية، والقناة التلفزيونية الرقمية للكونغو، وقناة تلفزيون الكونغو، وقناة كن التلفزيونية، ومحطة تلفزيون مولير، ومحطة إذاعة وتلفزيون ليزانغا، بتوقيع اتفاق بحضور ممثلي اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية وفريق من ممثلي وسائل الإعلام الكونغولية، يلزمون أنفسهم بمقتضاه باحترام قواعد أخلاقيات الصحافة أثناء المرحلة الانتخابية. وتم إنشاء آلية لرصد وسائل

الإعلام لتحليل المواد الإعلامية الرئيسية المطبوعة والمذاعة أثناء فترة الحملة الانتخابية للوقوف على حوادث التحريض على الكراهية أو العنف، استناداً إلى بيانات تقدمها بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٧ - ووفقاً للجدول الزمني للانتخابات، كان من المقرر أن تتلقى المحكمة العليا النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية وأية شكاوى تتعلق بالانتخابات، وتقوم باستعراض خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس. بيد أن ذلك لم يتيسر إلا بعد أن تمكنت البعثة من تأمين مقر المحكمة في ٢٥ آب/أغسطس عندما قامت اللجنة الانتخابية المستقلة بإحالة النتائج المؤقتة إلى المحكمة. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، قامت المحكمة العليا، بعد أن استعرضت الشكاوى الانتخابية، بالتصديق على النتائج المؤقتة للجولة الأولى من الانتخابات وأكدت أن الرئيس كاييلا ونائب الرئيس ييمبا سيتنافسان في جولة انتخابية رئاسية ثانية.

٢٨ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج المؤقتة للانتخابات الجمعية الوطنية، التي بينت أن مجموعة الأحزاب التي تؤيد الرئيس كاييلا والمعروفة بالتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، فازت بمقاعد يبلغ عددها ٢٢٤ مقعداً من أصل ٥٠٠ مقعد، يليها تجمع الوطنيين الكونغوليين، المكون من الأحزاب المؤيدة لنائب الرئيس ييمبا، الذي حصل على ١١٦ مقعداً. وحصل تحالف الديمقراطيين الكونغوليين، وهو ائتلاف يؤيد بيير بي بي، على ٢٥ مقعداً، وحصل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية التابع لنائب الرئيس روبيروا على ١٥ مقعداً، في حين حصل حزب الرئيس كاييلا، المعروف بحزب الشعب للإعمار والديمقراطية، على ١١١ مقعداً، وحصل حزب نائب الرئيس ييمبا المعروف بحركة تحرير الكونغو على ٦٤ مقعداً.

٢٩ - ومن المقرر أن يتم تنصيب الجمعية الوطنية في ٢٢ أيلول/سبتمبر، وتنصيب الرئيس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وستقوم مجالس المقاطعات بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، في اقتراع من المقرر إجراؤه في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وبموافقة الجمعية الوطنية الجديدة، سيقوم الرئيس المنتخب بتعيين رئيس الوزراء الذي سيعهد إليه بتشكيل الحكومة. وقد يستغرق الانتهاء من هذه العملية حتى نهاية السنة، وربما لفترة أطول، ولم تتم بعد مناقشة جدول الانتخابات المحلية، التي لا يمكن إجراؤها إلا بعد اعتماد الجمعية الوطنية لقانون اللامركزية.

العمليات الانتخابية

٣٠ - كُللت جهود اللجنة الانتخابية المستقلة بالنجاح بصفة عامة في تنظيم هذه الانتخابات الواسعة النطاق والمعقدة في حدود المدة المقررة. وفتحت حوالي ٨٠ في المائة من مراكز الاقتراع البالغ عددها ٥٠.٠٠٠ مركز أبوابها حسب المواعيد المقررة، في حين فُتحت المراكز الأخرى بعد فترات تأخير قصيرة. وقامت اللجنة بتدريب حوالي ٢٦٠.٠٠٠ من العاملين الانتخابيين ليتم نشرهم على ٤٩٧٤٦ مقرا للاقتراع، مجمعة في ٩١٠٤ مراكز اقتراع. وتمت طباعة ١٧٠ بطاقة اقتراع مختلفة وتسليمها إلى ١٤ مركزا لوجيستيا، وقامت البعثة بنقل المواد منها إلى المواقع البالغ عددها ٢١٠ مواقع وتولت اللجنة من هناك مسؤولية كفالة نقلها إلى حوالي ٩١٠٤ مراكز للاقتراع، ترافقها حراسة من الشرطة الوطنية الكونغولية.

٣١ - ومن أجل مساعدة اللجنة على توزيع المواد الانتخابية بصورة مأمونة وتنفيذ برامج التربية الوطنية وجمع وتسليم نتائج الانتخابات، قامت البعثة بنشر مراقبين انتخابيين، ومراقبين من أفراد الشرطة ومراقبين عسكريين وضباط أمن في ٧٨ موقعا على امتداد البلد، بما في ذلك جميع مكاتب الاتصال التابعة للجنة، البالغ عددها ٦٤ مكتبا. وقامت حكومة جنوب أفريقيا أيضا بتوفير الموظفين، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للعمل مع اللجنة في مراكز تجميع النتائج المحلية. وفي يوم الاقتراع، قامت أفرقة تابعة للأمم المتحدة بزيارة مراكز الاقتراع لمساعدة موظفي اللجنة على تحديد ما يستجد من مشاكل وإيجاد حلول سريعة لها. وقامت شبكة وطنية، بقيادة رابطة المحاميات، تتكون من عدة شركاء من المنظمات غير الحكومية، برصد أمن النساء أثناء الانتخابات.

٣٢ - وعُززت جهود التربية الوطنية لتثقيف السكان الكونغوليين بشأن المبادئ الانتخابية الرئيسية وحثهم على الإدلاء بأصواتهم. وعقدت اللجنة الانتخابية المستقلة والبعثة والشركاء الدوليون اجتماعات بصفة منتظمة لتنسيق جهودهم في مجال التربية الوطنية والأنشطة الإعلامية المتعلقة بالانتخابات. وقامت محطة أو كابي بيت برامج تثقيفية للناخبين، ومناقشات يومية تعطي وقتا متساويا من فترة البث للأحزاب السياسية والمرشحين الرئاسيين، كما أنتجت أشرطة للقطات فيديو قصيرة بشأن حقوق ومسؤوليات الناخبين. واستهدفت جهود البعثة النساء والشباب بوجه خاص في برامجها.

٣٣ - ومن التحديات الرئيسية التي ووجهت أثناء العملية الانتخابية دفع أحوار موظفي الانتخابات في كامل أنحاء البلد. وبدعم من البرنامج الإنمائي والبعثة، تمكنت اللجنة الانتخابية المستقلة من دفع أحوار حوالي ٢٦٠.٠٠٠ من العاملين في مراكز الاقتراع

و ٧٣ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الذين شاركوا في الإشراف على عملية الاقتراع في ٣٠ تموز/يوليه، في ٢١٠ مواقع.

٣٤ - وقد زاد من تكلفة الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية تمديد مواعيد إجراء الانتخابات إلى ما بعد الموعد النهائي الأصلي، الذي كان من المفترض بمقتضاه أن تنتهي العملية الانتقالية في حزيران/يونيه. وفي ٢٤ تموز/يوليه، وافقت اللجنة التوجيهية للمشروع الذي يديره البرنامج الإنمائي لدعم الانتخابات على ميزانية عام ٢٠٠٦ المنقحة التي تبلغ ١٤٤ مليون دولار. وأود أن أشكر المانحين الذين قدموا التمويل للانتخابات، وأن أنه بوجه خاص بالدعم الذي قدمته حكومة جنوب أفريقيا، التي قدمت مساهمات عينية كبيرة لإنتاج ونقل أوراق الاقتراع. وأود أيضا أن أعرب عن الامتنان للاستجابة التي حظيت بها الطلبات التي وجهتها في الآونة الأخيرة لمواجهة النقص الحاد في التمويل، والتي جاءت إسبانيا وبلجيكا والسويد وسويسرا وفرنسا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمفوضية الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى خفض العجز في ميزانية العملية الانتخابية، إلى مبلغ ٩ مليون دولار.

خطط الأمن الوطني للانتخابات

٣٥ - تولت الشرطة الوطنية مسؤولية تأمين العملية الانتخابية، بما في ذلك المحافظة على القانون والنظام وحماية موظفي الانتخابات والمرافق والمعدات. ووفقا للخطة الأمنية الوطنية للانتخابات، قام ٧٢ ٢٥٨ من أفراد الأمن الكونغولي بتوفير الأمن للعملية الانتخابية، منهم ٥٣ ٢٧٤ من أفراد الشرطة الإقليمية، و ٢ ٥٨٨ من أفراد الاستخبارات، و ١٤ ٠٠٠ من أفراد مكافحة الشغب. وقدم لهم الدعم، حسب الاقتضاء، ٢ ٣٩٦ فردا من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقام أفراد الشرطة والأفراد العسكريون التابعون للبعثة بالتنسيق الوثيق مع نظرائهم الوطنيين طوال العملية.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتدريب ٧٩٣ ٤ من أفراد الشرطة الكونغولية، بما في ذلك ٢٦ مدربا، و ١ ٣٧٠ من أفراد الشرطة الإقليمية، لمدة أسبوع واحد، في برامج المهارات الأساسية بشأن أمن مراكز الاقتراع. وقدمت وحدات الشرطة المشكلة الست من بنغلاديش والسنغال والهند، التي نُشرت في خمسة مواقع استراتيجية (كانغا، وكينشاسا، وكيسانغاني، ولوبومباشي، وامبوجي - ماي) التدريب في مجال تقنيات مكافحة الشغب لـ ١ ٧٠٣ من أفراد الشرطة، وقامت بدوريات مشتركة مع وحدات الشرطة الوطنية الكونغولية.

التحضيرات لانتخابات الجولة الرئاسية الثانية وانتخابات مجالس

٣٧ - أكدت محكمة العدل العليا مجدداً، في حكمين صدرتا في ١٣ و ١٥ أيلول/سبتمبر، الاشتراطات المنصوص عليها في المادة ٧١ من الدستور فيما يتعلق بموعد إجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، لكنها أقرت بوجود تحديات لوجستية، وخلصت إلى نتيجة مفادها أنه ليس بوسع اللجنة الانتخابية المستقلة الانتهاء من جميع التحضيرات خلال فترة الـ ١٥ يوماً المقررة. ولذا فإنها سمحت بتمديد الأجل النهائي الدستوري، وأذنت للجنة بأن تقوم بإجراء الجولة الثانية في حدود فترة ٥٠ يوماً بعد إعلان النتائج النهائية للجولة الأولى. وبدأت فترة الـ ٥٠ يوماً في ١٦ أيلول/سبتمبر.

٣٨ - ولا تزال التحضيرات للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات جارية. ويتم طباعة بطاقات الاقتراع في جنوب أفريقيا. وتقوم البعثة والبرنامج الإنمائي وحكومة جنوب أفريقيا بنقل ما مجموعه ٦٠.٠٠٠ مجموعة انتخابية و ١٢٦٠ طناً مترياً من أوراق الاقتراع إلى ١٤ مركزاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستقوم البعثة بنقل المجموعات وبطاقات الاقتراع إلى ١٦٦ مركزاً ومدينة في المقاطعات، وستتولى اللجنة مسؤولية نقلها إلى مراكز الاقتراع.

العلاقات الإقليمية

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تعقد أي اجتماعات للجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد وآليات التحقق المشتركة. وهناك شواهد تدل على مواصلة التحسن التدريجي في العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي ١ آب/أغسطس، أعربت حكومة رواندا مجدداً عن اعتزامها افتتاح بعثة دبلوماسية في كينشاسا بعد الانتخابات. وسيشكل التبادل الرسمي للسفراء خطوة رئيسية تجاه إعادة توطيد السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

٤٠ - وفي الوقت نفسه، واصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا السعي إلى إيجاد حلول للمسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك فيما يخص عناصر جيش الرب للمقاومة التي قد تكون موجودة في الأراضي الكونغولية.

ثالثاً - تنفيذ ولاية البعثة

إيتوري

٤١ - شهدت منطقة إيتوري من المقاطعة الشرقية عدداً من التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، غير أن الوضع الأمني ظل متقلباً. وتواصل الجماعات المسلحة أنشطتها في

مقاطعتي جوغو وإرومو، حيث تتحرض بشكل منتظم بالسكان المحليين، بالإضافة إلى تحرشها بالقوات التابعة للبعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها المشتركة لحماية السكان المدنيين وإجبار مجموعات الميليشيا المتمردة على نزع سلاحها.

٤٢ - وفي مقاطعة جوغو، شُرع في عملية مشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠ أيار/مايو لإزاحة العناصر التابعة لجهة القوميين ودعاة الاندماج، التي يقودها بيتر كريم، عن مواقعها، وأسرها. وفي ٢٨ أيار/مايو، قامت عناصر تابعة للجهة بمهاجمة وحدة نيبالية تابعة للبعثة أثناء عمليات تطويق وبحث. وقتلت عناصر الجهة جندي من جنود البعثة، وأصاب ثلثة بجروح، وأسرت واحتجزت سبعة جنود. وتم في ٢٧ حزيران/يونيه إطلاق سراح جنديين دون أن يصابا بسوء وسلما إلى البعثة، كما تم تسليم الجنود الخمسة المتبقين في ٢٨ تموز/يوليه.

٤٣ - وخلال المفاوضات المفضية إلى إطلاق سراح الجنود السبعة، ذكر بيتر كريم أن الجهة تريد أن تنضم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٠ تموز/يوليه، وقّع كريم والحكومة اتفاقاً بشأن شروط إدماج عناصر الجهة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، لم تتخذ الحكومة إجراءات لدمج قوات كريم بصفة رسمية في القوات المسلحة، وتأخرت عملية تسريح وإدماج عناصر الجهة. وفي الوقت نفسه، وردت بلاغات بأن كريم يقوم بتجنيد عناصر ميليشيا جديدة.

٤٤ - وفي ٥ حزيران/يونيه، استأنفت الحكومة عملية نزع السلاح والتسريح في إيتوري. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد عناصر الميليشيا التي استسلمت ٧٥٨ ٤ فرداً، بحوزتهم ٣٣٢ قطعة سلاح. بيد أن الصعوبات الإجرائية والإدارية والمالية التي تواجهها الوكالة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عاقت بشكل كبير عملية التسريح.

٤٥ - وواصلت البعثة أيضاً تركيزها على جماعتي الميليشيا المتبقيتين في إيتوري، وهما الحركة الثورية الكونغولية التابعة لمائيو نغوديولو، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري التابعة لكوبرا ماتاتا. وفي ٢٦ تموز/يوليه، قامت البعثة بتسهيل المناقشات بين الحركة الثورية الكونغولية والحكومة، ستقوم الحركة بموجبها بوقف أعمالها القتالية والاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشُرع بشكل فوري في توعية العناصر التابعة للحركة، ولكن الحكومة والحركة لم يتوصلا بعد إلى اتفاق بشأن وضع جدول زمني لعملية

الدمج، أو الاتفاق على مكان مقبول من الطرفين لإجراء محادثات. وتقدم البعثة المساعدة من أجل التغلب على هاتين المشكلتين.

شمال كيفو وجنوب كيفو

٤٦ - يظل الوضع العام في مقاطعة شمال كيفو مستقرًا رغم هشاشته. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل وجود ألوية سابقة غير مدججة تابعة للجيش الوطني الكونغولي، ومقاومتها لنشر الألوية المدججة، مبعثًا للقلق الشديد. وإثر استلام تقارير تفيد أن الجنرال المنشق لورنت نكوندا وبعض المتشددين السابقين في الجيش الوطني الكونغولي يعتزمون زعزعة الاستقرار، وفي ظل التهديدات المستمرة التي تشكلها المجموعات المسلحة الأجنبية الرواندية والأوغندية، زادت البعثة من دورياتها ورصدت الوضع عن كثب لمنع أي تصعيد للعنف. وساعد وصول ألوية أخرى مدججة في شمال كيفو على الحد بشكل أكبر من أنشطة الميليشيات في المقاطعة وتخفيف العبء الواقع على المنطقة العسكرية الثامنة المنهكة. بيد أن الهجمات والأوضاع المتوترة بين الألوية المدججة والألوية الموالية لإنكوندا في المناطق الواقعة في نطاق مسؤوليتها لا تزال مصدرًا للمشاكل، وترصد البعثة الوضع عن كثب.

٤٧ - وواصلت البعثة اتخاذ تدابير استباقية لضمان استتباب الوضع الأمني في جنوب كيفو. وانخفضت بشكل ملحوظ أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجموعات المسلحة الخارجة عن السيطرة، ولم يُبلغ سوى عن حوادث قليلة من النهب والقتل. وعززت دوريات البعثة الأمن للسكان المحليين وشكلت رادعا لأنشطة الميليشيات. ويتوقع أن يتواصل تحسن الوضع الأمني بوصول ألوية إضافية مدججة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة التالية للانتخابات.

كاتانغا

٤٨ - ظل الوضع في كاتانغا يتسم بالهدوء النسبي، باستثناء المنطقة الشمالية والوسطى من المقاطعة حيث ظلت المجموعات التابعة لمايي - مايي راغبة عن تسريح قواتها. وفي ١٢ أيار/مايو، استسلم قائد مايي - مايي المعروف بـ "غيدون" بالإضافة إلى عدة قادة آخرين وما مجموعه ٧٥٠ تقريبًا من أتباعهم. بيد أن بعض الفصائل المنشقة تواصل ارتكاب فظائع، لا سيما في مثلث بويتو ومتوبا ومانونو. وفي ٢٨ آب/أغسطس أعلن فضيلي نتومي استسلامه، وفي ٨ أيلول/سبتمبر، كان ١٧١ من أتباعه قد تخلوا عن أسلحتهم. وتمثل الألوية التي لم تستلم أجورها والألوية غير المدججة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية في المنطقة خطرا أمنيا إذ أنها تواصل الإغارة على السكان المحليين متسببة في تشريدهم.

٤٩ - وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بنشر كتيبة إضافية تتكون من أربع سرايا (الهند)، ومستشفى من المستوى الثاني (الأردن) ووحدة طيران (جنوب أفريقيا) في كامينا وانضمت هذه القوات إلى الكتيبة الحالية (بنن) المتمركزة في كالمي ونيونزو ومانونو. وتعمل البعثة، وقائد المنطقة العسكرية السادسة، والأوساط العاملة في مجال المساعدات الإنسانية معا من أجل تحديد الاحتياجات التشغيلية لتوفير الأمن والثقة للمشردين داخليا لتمكينهم من العودة إلى قراهم.

المناطق الغربية من جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٠ - ظل الوضع الأمني في كينشاسا متسما بالتوتر إثر وقوع اشتباكات خطيرة بين حراس نائب الرئيس ييمبا والحرس الجمهوري خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آب/أغسطس. وسيكون لالتزام المعسكرين بترع أسلحتهم، أو الحد بشكل كبير من قواهما، قبل انطلاق حملة الانتخابات الرئيسية الثانية، أثر كبير على الوضع الأمني في الأسابيع القادمة.

٥١ - وتطلبت التطورات التي جعلت من كينشاسا بؤرة توتر إعادة نشر قوات اللواء الغربي في العاصمة. وفي ٢٣ آب/أغسطس، عُزز اللواء الغربي بسرية قوات خاصة (جنوب أفريقيا) المتمركزة في لومومباشي.

٥٢ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، حققت قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تم الإذن بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٧١ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل، لدعم البعثة قدرتها التشغيلية الكاملة، إذ كان هناك ١٠٠ ١ من الأفراد متمركزين في البلد و ٣٠٧ ١ من أفراد متمركزين في غابون. وهذه القوة قادرة حاليا على الاستجابة في نطاق قدراتها وقد وافقت على القيام بمهامها بطلب من البعثة للمساعدة. وتقوم البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي ببرنامج للتخطيط والتنفيذ لضمان الوصول بالكفاءة التشغيلية إلى حدها الأقصى.

٥٣ - وسيساعد الحضور القوي للواء الغربي في كينشاسا، تدعمه قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن عدة تدابير عسكرية وسياسية لبناء الثقة تهدف إلى استعادة الأمن في العاصمة، على ضمان إمكانية أن تتم حملة الجولة الانتخابية الثانية في بيئة مأمونة نسبيا.

الحظر على الأسلحة

٥٤ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل، قامت البعثة بتفتيش شحنة من المعدات العسكرية والعتاد المتعلق بها، بما في ذلك الدبابات، ومركبات نقل الأفراد المدرّعة والذخيرة، وذلك في ميناء ماتادي في ٢٩ تموز/يوليه. ولم تحظر الحكومة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بالشحنة قبل وصولها، كما أنها لم تدع البعثة إلى التحقق من نوع وكمية العتاد العسكري، منتهكة بذلك أحكام القرار.

٥٥ - وفي يومي ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس، ودونما إشعار، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتحريك سبع شاحنات من ماتادي إلى كينشاسا. وأقرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بهذه التحركات، ولكنها رفضت تقديم التفاصيل. وقامت البعثة بمجموعة من بعثات التحقق، وعلمت في ١٢ أيلول/سبتمبر أن تسع دبابات من طراز T-55 سُلمت أثناء الليل، وبذلك يصل مجموع المعدات المخزنة حالياً في القاعدة اللوجستية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا إلى ١٢ دبابة من طراز T-55، و ٢٠ مركبة مقاتلة للمشاة، ودبابة إنقاذ واحدة. ونظراً للأعمال القتالية التي وقعت في كينشاسا بين يومي ٢٠ و ٢٢ آب/أغسطس، تشكل هذه التطورات مبعثاً لقلق كبير من القلق.

٥٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عبّر ممثلون عن الوكالة الوطنية للاستخبارات في بني للبعثة عن قلقهم، إزاء الادعاءات بتواصل تهريب الأسلحة من أوغندا إلى بوتامبو. وتعتزم البعثة تقديم تقرير شامل عن عمليات التفتيش التحقيقية التي تقوم بها، وذلك لمساعدة لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء المنشأة عملاً بالقرار ١٦٩٨ (٢٠٠٦) في أداء عملهما.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن

٥٧ - في ٢٤ آب/أغسطس، تم نزع أسلحة مجموعة الرائد نينيا، وهو من قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا النشطين في شمال وجنوب كيفو، و ٨٤ من أتباعه. ومن بين هؤلاء، أعيد ٢٦ عنصراً من العناصر التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى وطنهم في رواندا، في حين انخرط ٥٨ عنصراً من العناصر الكونغولية في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح. وكان الرائد نينيا عنصراً معروفاً بأنه مصدر لزعة الاستقرار في شطري كيفو، ومن المرجح أن تؤدي إعادته إلى الوطن إلى زيادة إضعاف القيادة والتحكم للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشجيع بقية مقاتلي هذه القوات على الانخراط أيضاً في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين

والإعادة إلى الوطن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام ٦٠٠ عنصر آخر من العناصر التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالعودة الطوعية إلى رواندا، وبذلك وصل مجموع أفراد القوات المسلحة الأجنبية الذين قبلوا بالعودة الطوعية إلى الوطن، بتسهيل من البعثة، ١٣ ٠٠٠ مقاتل ومعالينهم.

إصلاح القطاع الأمني

إدماج الجيش

٥٨ - واصلت اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني ولجنتها العسكرية الفرعية التقنية الاجتماع بشكل منتظم تحت قيادة نائب الرئيس روبيروا وممثلي الخاص. وقررت اللجنة المشتركة القيام بعملية نشر أكثر اتساقاً وتوفيراً للتكلفة للألوية المدججة المتبقية. وطلبت اللجنة المشتركة أيضاً من ممثلي الخاص أن يرأس اجتماعاً في أوائل أيلول/سبتمبر للحكومة والجهات المانحة الرئيسية بشأن شفافية ميزانية الدفاع.

٥٩ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، تمكنت الحكومة من إنشاء ١٣ لواء مدمج، من أصل ١٨ لواء مدمجاً خططت لإنشائها قبل إجراء الانتخابات. وبسبب المشاكل المالية، فإن تشكيل الألوية المدججة الخمسة المتبقية قد تأخر عن مواعده بعدة أسابيع.

٦٠ - وعلى الرغم من وجود اتفاق عام بين الأطراف الفاعلة الدولية بأن إصلاح القطاع الأمني مسألة أساسية، فإن الجهات المانحة بحاجة إلى تنسيق جهودها الرامية إلى دعم الحكومة في وضع استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني. وتقوم البعثة حالياً بمناقشة هذه المسألة مع شركائها في مجال إصلاح القطاع الأمني بغية التوصل إلى تقديم نهج متفق عليه إلى الحكومة الجديدة.

٦١ - وفي الوقت نفسه، لا يزال عدم توفر الدعم التشغيلي للألوية المدججة التي تقوم بعمليات مشتركة مع البعثة مصدراً لإعاقة قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الحفاظ على الاستقرار إثر القيام بهذه العمليات. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة والبعثة معاً بإعداد وثيقة مشروع بغية الحصول على التمويلات الضرورية من الجهات المانحة لمعالجة الاحتياجات التشغيلية العاجلة للألوية المدججة التي تقوم بعمليات مشتركة مع البعثة. وفي الوقت نفسه، تقوم بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني بمساعدة الحكومة على اتخاذ تدابير فورية لمعالجة المسائل المالية والإدارية العاجلة في هذا الصدد.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٢ - في ٨ أيلول/سبتمبر، كانت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد قامت بتسريح ٧٦ ٦١٤ مقاتلاً سابقاً من بينهم ١٩ ٠٠٠ من الأطفال. وهناك في نفس الوقت نحو ٨٥ ٠٠٠ عنصر يجب أن تشملهم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بيد أن ميزانية اللجنة الوطنية، التي تبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار التي قدمتها الجهات المانحة من خلال البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج، تم استنفادها. وأوضح البنك الدولي أن التمويل الإضافي من ذلك البرنامج سيكون مرهوناً بتقييمه لعمليات اللجنة التي ينتظر أن تُستعرض في اجتماع للبرنامج يعقد في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٣ - وكان للأزمة المالية التي تواجه الأجهزة الحكومية ذات الصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تأثير هام على عملية الإدماج. ولما كانت عملية الإدماج تعقب التسريح، فإن التأخير في التسريح يؤثر تأثيراً مباشراً على إدماج الجيش، مما يؤدي، بين أمور أخرى، إلى خلق صعوبات لتحقيق الاستقرار في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا وإيتوري. وقد أثارت التأخيرات في دفع نفقات شبكة الأمان وبدلات التسريح، وفي تنفيذ مشاريع إعادة الإدماج، السخط بين المقاتلين السابقين.

٦٤ - وقررت اللجنة المشتركة لإصلاح قطاع الأمن أن الأولوية في نزع سلاح الأعداد الباقية وتسريحهم وإعادة إدماجهم ستمنح لقوات المناطق العسكرية السادسة والثامنة والعاشر التي يزداد عدد أفرادها على ٤٤ ٠٠٠ (كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا) بينما ستبدأ المناقشات بشأن عملية دمج الحرس الجمهوري وحامية كينشاسا (مجموع عددهما ٣٠ ٠٠٠ فرد).

إصلاح الشرطة والإصلاح الجنائي

٦٥ - أتم الفريق العامل المشترك المعني بإصلاح وإعادة تنظيم قوات الشرطة الوطنية الكونغولية توصياته بشأن إصلاح وإعادة هيكلة القوات، لمناقشتها مع الحكومة الجديدة. وتشمل هذه التوصيات إجراء تعداد لأفراد الشرطة، بما في ذلك فحص السجلات الشخصية لضباط الشرطة والشهادات لكي تتاح، من بين أمور أخرى، إمكانية إعداد ميزانية صحيحة لمرباتهم وإنشاء نظام فعال للدفع. وعقب إجراء التعداد، يقتضي الأمر تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي شامل للشرطة الوطنية.

٦٦ - وقد أدى تدهور حالة مرافق السجون في البلد إلى عمليات هروب عنيفة متكررة من مراكز الاعتقال. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هرب من السجن ٢٥٨ شخصاً من

المحكوم عليهم، من بينهم جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضباط من الشرطة المدنية الوطنية مسؤولون عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وفي ٤ حزيران/يونيه، هرب ١٥٣ معتقلا من سجن بوكافو، من بينهم الكولونيل بيويو، أول ضابط في الجيش صدر ضده حكم لتجنيد أطفالا. ويظل السجناء الذين يقضون مدة العقوبة، المسجونون إلى جانب الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة، يعانون ظروف سجن مروعة. وقد نشرت البعثة ١٢ خبيرا في شؤون السجن في شتى أنحاء البلد لإسداء المشورة للسلطات بشأن تحسين أحوال السجن.

حقوق الإنسان

٦٧ - إضافة إلى الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، المذكورة في إطار استعراض عملية الانتخابات أعلاه، ظهر عدد من المسائل الأخرى المثيرة للقلق أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. ففي ٣٠ حزيران/يونيه، نُشر جنود مدججون بالسلاح من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، غير مدرين لمكافحة الشعب، لمنع مظاهرة سياسية في ماتادي (مقاطعة الكونغو السفلى). فأطلقوا النار دون تمييز على المتظاهرين بعد أن قُتل جندي على أيدي الحشد الثائر. فقتل ١٣ شخصا وجرح ٢٠ آخرون.

٦٨ - وفي ليلة ٢٧ حزيران/يونيه، ألقت الوكالة الوطنية للاستخبارات القبض بطريقة تعسفية على ١٢ من مؤيدي الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، حيث احتجزوا في مبوجي مايي في معسكر حربي، بينما قام أعضاء الوكالة الوطنية للاستخبارات في كاليمي ولومومباشي وأوفيرا بعدد من الاعتقالات لأسباب سياسية وأسأوا معاملة المعتقلين الذين عُدب بعضهم. ومُنعت البعثة من الوصول إلى الضحايا في بعض تلك الحالات، وهي تُمنع بصفة منهجية من الوصول إلى زنانات السجن التابعة للوكالة. وقد رفض رئيس الوكالة حتى الآن الاجتماع مع البعثة لمناقشة هذه الشواغل.

٦٩ - وارتكب الحرس الجمهوري عددا من انتهاكات حقوق الإنسان بدوافع سياسية أثناء الحملة الانتخابية، من بينها التوقيف التعسفي للصحفيين وترهيب المرشحين للرئاسة وأسرههم وسوء معاملة المعتقلين الذين أُلقي القبض عليهم لأسباب سياسية.

٧٠ - وقد علمت البعثة مع القلق أن زعيم الماي - ماي، كيونغو كازونغو موتانغا، المعروف باسم "جيدون" قد يعطى منصبا قياديا ورتبة ضابط فور ضمه إلى الجيش. وكتبت البعثة إلى مراجع الحسابات العسكري، طالبة منه التعجيل بالبحث القضائي في الجرائم التي يشتبه في ارتكاب جيدون لها. وأشارت البعثة أيضا في رسالتها إلى حالة زعيم الماي - ماي "تشينجا تشينجا"، ومذبحة كيلوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ومذابح

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في كيفو الشمالية، وحالة عدد من زعماء ميلشيا إيتوري الذين أودعوا السجن لمدة تصل إلى ١٦ شهرا بدون محاكمة. فجميع هذه التحقيقات موقوفة فعليا في معظم الحالات بتدخلات سياسية وعسكرية في العملية القضائية.

٧١ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، صدرت أحكام على ٤٢ جندي من محكمة عسكرية في مبانداكا لجرائم قتل واغتصاب باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، ارتكبت أثناء تمرد يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالجرائم السابقة التي لم تلق عقابا، يجري الإعداد لنشر فريق لإجراء مسح للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣ ولتقديم توصيات بالتدابير المناسبة للتعامل مع تلك الانتهاكات، وذلك بالتعاون الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان.

حماية الأطفال

٧٢ - مما يثير قلقا شديدا ما جرى مؤخرا من عمليات اختطاف ومحاولات إعادة التجنيد لأطفال كانوا مرتبطين سابقا بالقوات المسلحة وبجماعات في كيفو الشمالية، وذلك بصفة رئيسية من جانب عناصر ألوية الجيش الوطني الكونغولي السابق الموالية للوران نكوندا. ففي ٢٢ حزيران/يونيه، اختطف ١٣ طفلا بالقرب من كيتشانغا في إقليم ماسيسي على يد عناصر من الكتيبة الـ ٨٣٥. وقد أفادوا بأنهم تعرضوا للضرب بقسوة من خاطفيهم. وفي ٣٠ تموز/يوليه تتبع أفراد من الكتيبة ٨٣٥ اثنين من هؤلاء الأطفال حتى بيتهما وحاولوا إغراءهم ثانية بالرجوع إلى النشاط العسكري.

٧٣ - ونظرا إلى عدد الأطفال الذين بدأوا يعودون، بعد ضمهم إلى الأسر، إلى مراكز العبور في غوما ملتجئين الحماية من التهريب أو من إعادة التجنيد، أوقف شركاء حماية الأطفال مؤقتا جميع عمليات ضم الأطفال السابق تجنيدهم بالقوات والجماعات المسلحة في ماسيسي إلى أسرهم. كذلك أخذ انعدام الأمن بالنسبة لمنظمات حماية الأطفال يزداد في المنطقة.

الحالة الإنسانية

٧٤ - زاد عدد الأشخاص المشردين حديثا زيادة هائلة في الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٦. وقد رفض غالبية المشردين داخليا البالغ عددهم ٤٥ ٠٠٠ في مخيم جيتي في جنوب إقليم إيرومو (إيتوري) العودة إلى ديارهم بسبب انعدام الأمن. وفرضت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سياجا أمنيا لمنع المليشيات من الاختلاط بسكان المخيم. ويواصل المسؤولون عن رصد حقوق الإنسان الإبلاغ عن عمليات اغتصاب وقتل للأفراد

الذين يغامرون بالخروج من المخيم. وقد تأخر توزيع أغذية من برنامج الأغذية العالمي على المخيم نتيجة نقص المخزون، وأدى ذلك إلى تفاقم سوء التغذية وإلى ست وفيات في المتوسط كل يوم، وهو ضعف المستوى المبرر لإنذار جهات العمل الإنساني. وتقوم البعثة بتسهيل العودة المؤقتة لبعض الأشخاص النازحين داخليا إلى مجتمعاتهم الأصلية من أجل حصاد محاصيلهم.

٧٥ - وقد هيا تسريح ٥٠٠ من عناصر الماي - ماي في ميتوبا ونشر اللواء ٦٣ للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الفرصة لعودة المشردين داخليا البالغ عددهم ١٦٠ ٠٠٠ الذين فروا من مناطق القتال بين القوات المسلحة والماي - ماي. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير يسرت البعثة نقل ٦٢ طنا متريا من شحنة مواد لغير الأغراض الإنسانية، من بينها أغذية وأدوية ومعدات طبية ومواد أخرى غير غذائية، للأشخاص المشردين داخليا في بوكيرينغي (٦٠ كيلومترا جنوب بونيا) وكذلك لـ ٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في ميتوبا بمقاطعة كاتانغا، ولجماعات مختلفة من العائدين في كيفو الشمالية والجنوبية.

السلوك والتأديب

٧٦ - واصل فريق السلوك والتأديب التابع للبعثة توضيح دوره وولايته، وعزز وظائفه المتعلقة بالرصد، بينما استمر في تلقي ومتابعة الادعاءات بسوء السلوك وفي تدريب العاملين بالبعثة. وتحقيقا لتلك الغاية تم إصدار عدد من التوجيهات والإجراءات إلى جميع العاملين بالبعثة بشأن الإبلاغ عن ادعاءات سوء السلوك وعن عمليات التحقيق. وظلت الشواغل التي جرى الإعراب عنها في تقرير السابغ بشأن قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال التحقيقات تطرح تحديا، حيث أن ما تم تلقيه من تقارير التحقيق خلال الفترة قليل جدا.

٧٧ - ولتحسين التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أعيد تنشيط شبكة جهات الاتصال المشتركة بين الوكالات بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ومن أولوياتها اعتماد مدونة قواعد سلوك مشتركة وتقاسم المواد التدريبية وتنسيق نظام للإحالة لمساعدة ضحايا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد تابعين للأمم المتحدة.

رابعاً - الإدارة

٧٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعادت البعثة هيكله عنصر الدعم على أساس استعراض شامل تم إجراؤه عملا بتوصيات الجمعية العامة. ويجري تعزيز مركز اللوجستيات في عنتيبي، وأوغندا لكي يدعم العمليات بشكل أفضل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك يواصل تعزيز التنسيق بشأن الدعم مع البعثات الأخرى في المنطقة.

٧٩ - وقد خفض معدل شغور الوظائف في البعثة بدرجة كبيرة. بيد أن استبقاء الموظفين يظل يطرح تحدياً. فالأعباء المتزايدة الملقة على عاتق الموظفين، مقترنة بمشاكل الأمن والقيود المرتبطة بها في تنفيذ المهام، تسهم في ارتفاع معدل الاستنزاف.

٨٠ - وواصلت البعثة تقديم دعم لوجستي محدود لوحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تقوم بعمليات مشتركة مع البعثة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أحرز تقدم محدود في جهود حشد مساهمات طوعية لذلك.

٨١ - وواجهت البعثة بفعالية التحدي الهائل المتمثل في توفير دعم لوجستي لانتخابات جرت على نطاق لم تشهده عمليات الأمم المتحدة من قبل. ودعمت البعثة أيضاً متطلبات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وشركاء آخرين، وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات، بما في ذلك الدعم اللوجستي لقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أساس استرداد التكاليف. وقد ألقى ذلك بضغط كبير على عنصر الدعم الذي تقدمه البعثة، وستواصل البعثة هذه الأنشطة خلال المرحلة التالية من العملية الانتخابية. وبالنظر إلى أن هناك اتفاقاً على الأدوار بين أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ استراتيجية لما بعد الانتخابات، فإنه يجري إيلاء اهتمام كبير لتقاسم التكاليف.

خامساً - الجوانب المالية

٨٢ - قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٢١/٦٠ بء، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أن تعتمد مبلغاً إجمالياً قدره ٨٠٠ ٢٤٢ ٠٩١ دولار، أي ما يعادل ٩٠٠ ٩٣٦ ٩٠ دولار شهرياً، للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، فإن تكلفة مواصلة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٨٣ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٦٠,٤ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام فبلغ حتى ذلك التاريخ ما مقداره ٢٦٥ ١ مليون دولار.

٨٤ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكلة قد بلغ ٥٥,٩ مليون دولار. وقد تم تسديد تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ على التوالي، وفقاً لجدول التسديد الربع سنوي.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٨٥ - أود أن أشيد بالشعب الكونغولي والأحزاب السياسية الكونغولية على التزامهم بالعملية الديمقراطية، كما ظهر من الإقبال الكبير للناخبين على الاقتراع في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية يوم ٣٠ تموز/يوليه، والجو السلمي عموما الذي جرت فيه عملية الاقتراع. وفي حين كانت هناك بعض الشواغل إزاء حدوث تجاوزات، وحوادث عنف متفرقة، فإن النجاح في إجراء عملية التصويت شكّلت معلما أساسيا في العملية السلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تصدّت اللجنة الانتخابية المستقلة وشركاؤها الوطنيون والدوليون بفعالية للتحديات التنظيمية الهائلة المتعلقة بكفالة إجراء الانتخابات في ظل أفضل الظروف الممكنة. ويستحق الدعم الذي قدمته البعثة والبرنامج الإنمائي والمفوضية الأوروبية وحكومة جنوب أفريقيا كلمة تقدير بصفة خاصة.

٨٦ - وفي ضوء حكم محكمة العدل العليا الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر، الذي أقرت فيه المحكمة بأنه سيكون من المستحيل الوفاء بالموعد النهائي الدستوري لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، فإنني أحث الرئيس كاييلا ونائب الرئيس بيمبا على أن يؤكدوا من جديد التزامهما بالجدول الانتخابي، الذي حدد يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر موعدا لإجراء الجولة الثانية. والأمم المتحدة ملتزمة بتقديم جميع أشكال الدعم الممكن لكفالة إجراء هذه الانتخابات بنجاح وفي حينها.

٨٧ - ومن المهم للغاية أن يتخذ المرشحون والأحزاب جميع الخطوات الممكنة لكفالة أن يتم التنافس بحرية في الحملة الانتخابية في جميع أنحاء البلد وأن تجرى الانتخابات في ظل ظروف آمنة وأن تتسم بالمصداقية والشفافية. ومن الجدير بالتأكيد أنه من غير المقبول على الإطلاق أن يلجأ إلى التحريض على الكراهية أو العنف خلال العملية الانتخابية، ولا بد من إخضاع مرتكبي ذلك للمساءلة. وفي غضون ذلك، يلزم أن تواصل المؤسسات الانتقالية عملها بفعالية إلى حين تنصيب المؤسسات التشريعية والتنفيذية على النحو الواجب. وفي هذا المنعطف الحرج، أود أن أحث الأحزاب الكونغولية على مواصلة العمل بجد من أجل تعزيز المكاسب الهامة التي تحققت حتى الآن في العملية الانتقالية وكفالة اختتام العملية بنجاح في الأشهر المقبلة. وقد أدى الدعم السخي الذي قدمه مؤخرا عدد من الجهات المانحة إلى تخفيض العجز غير المسدد في ميزانية الانتخابات تخفيضا كبيرا إلى نحو ٩ ملايين دولار. وأود أن أحث الجهات المانحة على إيلاء الاعتبار الواجب لسد الثغرة المتبقية في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى أن تسير في الأعمال التحضيرية للانتخابات دون عوائق.

٨٨ - وقد كانت الأحداث المتسمة بالعنف التي وقعت في ٢٠ إلى ٢٢ آب/أغسطس في كينشاسا موضع قلق بالغ. وينبغي تشجيع الرئيس كابيلا ونائب الرئيس ييمبا على العمل بنية صادقة مع آليات التيسير التي أنشأها ممثلي الخاص، والتوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن قواعد السلوك للحملة الانتخابية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وأيضا بشأن الضمانات المتبادلة المتعلقة بالأمن والمشاركة السياسية بعد الانتخابات. كما ينبغي لهما مواصلة العمل مع آليات الرصد المشتركة التي أنشأها البعثة بمساعدة قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووضع التدابير للحيلولة دون تكرار أحداث العنف في كينشاسا أو في أي مكان آخر في البلد خلال العملية الانتخابية. ومن شأن النشر القوي للواء الغربي في كينشاسا، بدعم من قوة الاتحاد الأوروبي، أن يساعد في كفالة الاستقرار في العاصمة أثناء الفترة الانتخابية. ومن المهم أيضا أن تركز الحملة الانتخابية على القضايا الرئيسية التي تواجه البلد. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن إنشاء حكومة شاملة لكل الأطراف قدر المستطاع أن ترسي أساسا للمصالحة الوطنية والجهود المبذولة على نطاق عريض نحو توطيد السلام.

٨٩ - ويعتبر استعمال وسائط الإعلام لتحريض على الكراهية والعنف خلال العملية الانتخابية تطورا يدعو إلى القلق. وإنشاء آلية لرصد الحالة هو خطوة جديدة بالترحيب ويلزم التقيد تقيدا صارما بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا من جانب عدد من المنافذ الإعلامية الرئيسية بشأن احترام الأخلاقيات الصحفية خلال فترة الحملة الانتخابية. ومن المهم أن تكفل المؤسسات الحكومية ذات الصلة منع هذه الإساءة لاستخدام وسائط الإعلام، وألا يتخذ آخرون إجراء أحاديا في هذا الصدد.

٩٠ - ومما يدعو إلى القلق ورود تقارير تفيد باستيراد أسلحة إلى داخل البلد، بدون إعطاء إخطار مسبق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وإنني أدعو الأطراف إلى أن تتعاون تعاوننا تاما مع البعثة وأن تسمح للبعثة بمراقبة أي شحنات للأسلحة تدخل إلى البلد وتفتيشها على النحو الصحيح.

٩١ - وتواصل الشرطة الوطنية والقوات المسلحة مواجهة نطاق من المشاكل، بما في ذلك سوء الانضباط، وعدم كفاية التدريب والمعدات، وعدم كفاية نظم تسليم المرتبات. ويلزم على نحو عاجل وضع خطة شاملة لإصلاح القطاع الأمني لمعالجة هذه التحديات وغيرها بغية تعزيز قدرة الخدمات الأمنية على المحافظة على الأمن بفعالية في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن يعزز الشركاء الدوليون على نحو عاجل ما يقدمونه من دعم للحكومة من أجل وضع وتنفيذ خطة فعالة لإصلاح القطاع الأمني، وهي الخطة التي ستكون ذات أهمية حيوية في كفالة

الاستقرار في البلد على الأجل الطويل. وينبغي أن يجرى في أقرب وقت ممكن تقييم لعمليات اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتوصل إلى اتفاق بشأن تقديم دعم مالي إضافي عاجل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٩٢ - وفي فترة ما بعد الانتخابات، ستتطلب معالجة التحديات الكثيرة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية مواصلة الدعم المقدم من جانب عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المتوخى أن تتضمن مهام البعثة في فترة ما بعد الانتخابات، بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي: تقديم دعم إلى الحكومة الجديدة والمجتمع المدني من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛ وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية؛ وبناء بيئة وهيكل أممي كاف؛ وتعزيز الإدارة الاقتصادية؛ وإنشاء وتدعيم السلطة الوطنية على نطاق البلد بأسره. وفي سياق بناء المؤسسات على الأجل الطويل، بما في ذلك إصلاح الحكم والقطاع الأمني، وإدارة الموارد الطبيعية، والأخذ بنظام اللامركزية، ستعمل البعثة على تشجيع وتيسير ودعم عمليتي التخطيط والإصلاح على الصعيد الوطني، الأمر الذي من شأنه أن يمكن الجهات المانحة من المساعدة بصورة متسقة لتنفيذ تلك البرامج.

٩٣ - وقد طلبت من ممثلي الخاص أن يتشاور مع الحكومة الجديدة في أقرب وقت ممكن بشأن الدور المقترح للبعثة، بما في ذلك استراتيجيتها وأهدافها وأطرها المرجعية المتعلقة بالإنجاز في مجالات الدعم.

٩٤ - وينبغي في فترة ما بعد الانتخابات تعزيز المساعدات الدولية المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواصلة دعمها لجهود الحكومة في مجال توطيد أسس السلام. وسيكون من الأمور الحيوية مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاحات السياسية والإصلاحات في مجال الحكم من أجل إرساء أسس تحقيق السلام والاستقرار، وفي هذا السياق، فإنني أشجع وضع "ميثاق الحكم" المقترح في صيغته النهائية، وهو الميثاق الذي يجري إعداده بقيادة الأمم المتحدة والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية، والنظر في إقراره في وقت مبكر من جانب الحكومة.

٩٥ - وينبغي أيضا أن ينظر أصحاب المصلحة الدوليون على نحو عاجل في إنشاء آلية للتنسيق والدعم، لكي تحل محل اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية. ومن المتوخى أن تضطلع تلك الآلية، بالاتفاق مع الحكومة، بدور مهم في كفالة التنسيق الفعال لجهود الجهات المانحة، وتشجيع الحكم الرشيد، والعمل بوصفها منتدى لإجراء حوار بشأن السياسات العامة مع الحكومة المنتخبة. وقد طلبت من ممثلي الخاص إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في هذا الصدد.

٩٦ - وفي الوقت نفسه، فإنني أوصي بتمديد الولاية الحالية للبعثة لمدة أربعة أشهر ونصف، من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، لإتاحة وقت كاف لإجراء مشاورات مع الحكومة الجديدة بشأن دور البعثة في المستقبل.

٩٧ - وقد قرر مجلس الأمن، في قراره ١٦٩٢ (٢٠٠٦)، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه أن يمدد لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الإذن الوارد في القرار ١٦٦٩ للأمين العام بنقل قوات بصفة مؤقتة من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى البعثة. وعلاوة على ذلك، قرر مجلس الأمن في قرار ١٦٩٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه، أن يمدد لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر الزيادة في قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية للبعثة المأذون بها بموجب القرارات ١٦٢١ (٢٠٠٦) و ١٦٣٥ (٢٠٠٦). وإنني أشعر بالامتنان البالغ للإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن بتعزيز قدرة البعثة في هذه الفترة. وفي ضوء التطورات التي حدثت مؤخرا والأهمية الحيوية للإبقاء على القوام الحالي المأذون به للبعثة لكفالة إتمام العملية الانتخابية بنجاح وبصورة سلمية، أود أن أوصي مجلس الأمن بالنظر في أن يمدد، لغاية ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الإذن بنقل قوات من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى البعثة وفقا للقرار ١٦٦٩ (٢٠٠٦). وإنني أعترزم أن أقدم توصيات أخرى فيما يتعلق بهذه القوات التي يجري نقلها قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. كما أود أن أوصي مجلس الأمن بأن ينظر في إجراء تمديد آخر، لغاية ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، للزيادة في قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية للبعثة، المأذون بها في القرارات ١٦٢١ (٢٠٠٦) و ١٦٩٥ (٢٠٠٦).

٩٨ - وختاما، أود أن أتقدم بالشكر لمثلي الخاص، ولقائد القوة، ولجميع النساء والرجال المدنيين والعسكريين من أسرة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل والتزامهم بإحلال السلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التي قدموها في العملية الانتخابية. كما أود أن أشيد بالأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك أفراد الأمن، لما يقومون به من عمل في إضفاء الاستقرار على الحالة في كينشاسا وكفالة سلامة وأمن جميع أفراد الأمم المتحدة. كما أوجه كلمة شكر إلى الرجال والنساء التابعين لقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لما قدموه من دعم إلى البعثة.

المرفق

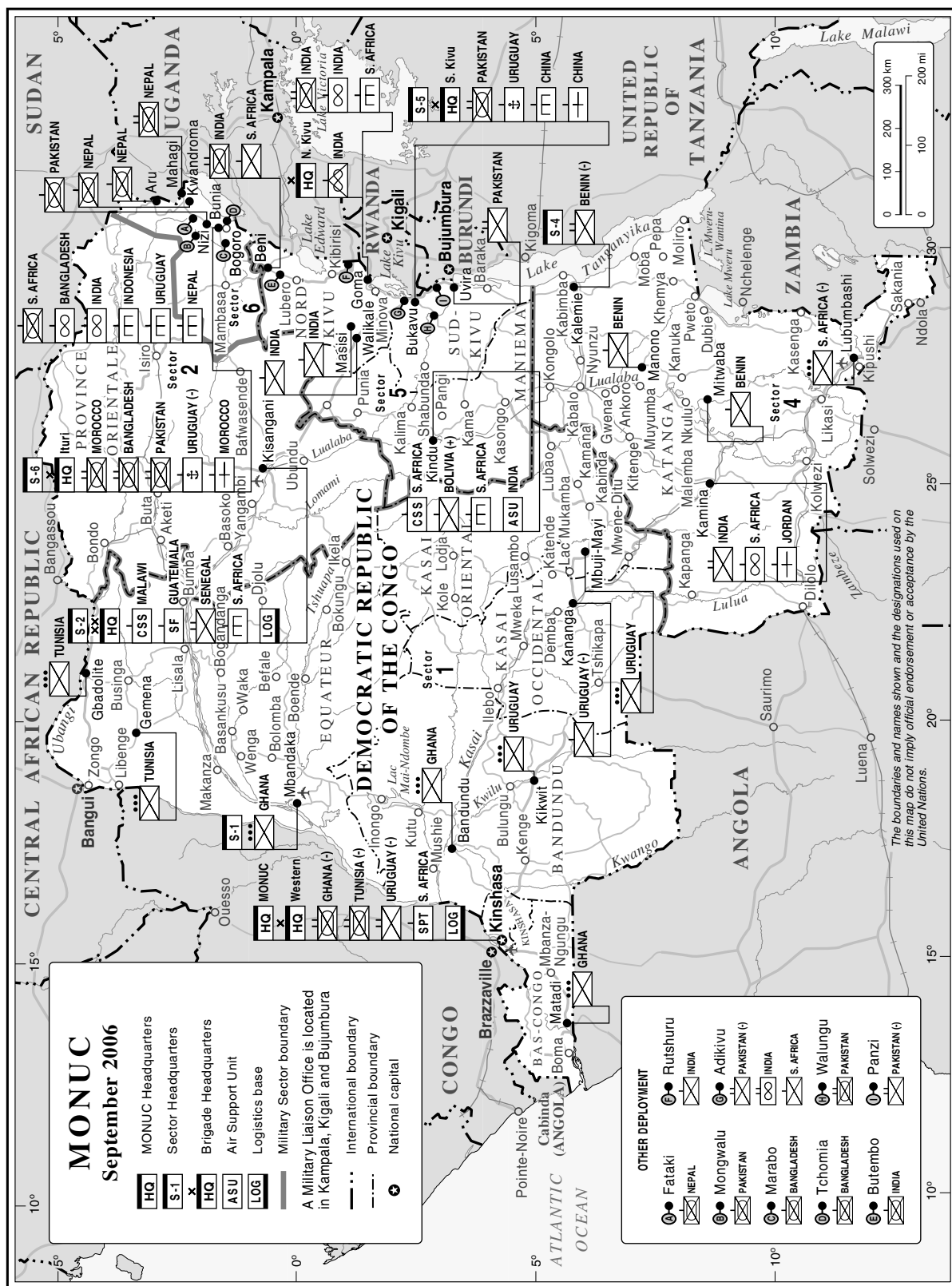
بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: قوام العنصر
العسكري والشرطة المدنية

(في ٣١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)

البلد	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع
الاتحاد الروسي	٢١	٢	صفر	٢٣
الأرجنتين				٢
الأردن	٢٢	٦	٦٦	٩٤
إسبانيا	٢	صفر	صفر	٢
إندونيسيا	٩	٤	١٧٥	١٨٨
أوروغواي	٣٤	١٢	١٣٢٤	١٣٧٠
أوكرانيا	١١	صفر	صفر	١١
أيرلندا	٢	١	صفر	٣
باراغواي	١٩	صفر	صفر	١٩
باكستان	٣٠	١٧	٣٥٦٠	٣٦٠٧
بلجيكا	صفر	٩	صفر	٩
بنغلاديش	١٧	١٠	١٣٥١	١٣٧٨
بنن	٢٠	صفر	٧٥١	٧٧١
بوركينافاسو	١٢	صفر	صفر	١٢
البوسنة والهرسك	٥	صفر	صفر	٥
بولندا	٣	صفر	صفر	٣
بوليفيا	٧	٣	٢٠٠	٢١٠
بيرو	٧	صفر	صفر	٧
تركيا				١٤
تشاد				٦
توغو	١	صفر	صفر	١
تونس	٣٠	٣	٤٦٤	٤٩٧
الجزائر	٦	صفر	صفر	٦
جمهورية أفريقيا الوسطى				٧
الجمهورية التشيكية	١	صفر	صفر	١
جنوب أفريقيا	٥	٢٥	١١٨٣	١٢١٣
الدانمرك	١	١	صفر	٢
رومانيا	٢٠	صفر	صفر	٢٠
زامبيا	٢٢	٥	صفر	٢٧
سري لانكا	٢	صفر	صفر	٢

البلد	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع
السنغال	١١	١٤	٤٥٩	٤٨٤
السويد	٥	صفر	صفر	٥
سويسرا	١	١	صفر	٢
صربيا	صفر	صفر	٦	٦
الصين	١٤	صفر	٢١٨	٢٣٢
غانا	٢١	٢	٤٦٢	٤٨٥
غواتيمالا	٨	١	١٠٥	١١٤
غينيا	٢	صفر	صفر	٢
فانواتو				٢
فرنسا	صفر	٦	صفر	٦
الكامرون	١	١	صفر	٢
كندا	صفر	٩	صفر	٩
كوت ديفوار				١
كينيا	٢٨	٧	صفر	٣٥
مالي	٣٢	صفر	صفر	٣٢
ماليزيا	٥	١٢	صفر	١٧
مدغشقر				٧
مصر	١٨	٥	صفر	٢٣
المغرب	١	٣	٨٠٧	٨١١
ملاوي	٢٦	صفر	١٠٩	١٣٥
المملكة المتحدة	صفر	٦	صفر	٦
منغوليا	٢	صفر	صفر	٢
موزامبيق	٤	صفر	صفر	٤
نيجال	١٨	٢	١٠٥٢	١٠٧٢
النيجر	١٩	١	صفر	٢٠
نيجيريا	٣٠	١	صفر	٣١
الهند	٣٦	١٣	٤٣٤٩	٤٣٩٨
هولندا	صفر	١	صفر	١
اليمن				١
المجموع	٥٩٢	١٨٣	١٦٦٤١	١٧٤١٦
				١١١٩

ملاحظة: يشمل الأفراد العسكريون الذين جرى نشرهم في إطار القوام للقوات المأذون به لكل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي.

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic SectionMap No. 4121 Rev. 29 UNITED NATIONS
September 2006